

تُعتبر العلاقة مع الأرض جزءاً لا يتجزأ من الهوية الذاتية والجمعية لدى المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ومن بين مختلف أنواع الزراعة والعمل في الأرض، اكتسبت زراعة وتنمية أشجار الزيتون أهمية كبيرة جداً، لدرجة أن شجرة الزيتون -بثمارها وأوراقها وغصونها- تحولت إلى رمز وطني حقيقي. زد على ذلك أن لقطف الزيتون أهمية اقتصادية كبيرة؛ فمحصول الزيتون يشكل مصدر دخل هاماً للكثير من عائلات المزارعين في الضفة، ويُعتبر فرع زراعة الزيتون جزءاً كبيراً من الاقتصاد الفلسطيني.

على مرّ سنوات الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية لحق بهذه الزراعة التقليدية ضرر جسيم، أخذ يتعاظم مع الوقت، إما بسبب العنف المباشر الذي يمارسه الجنود والمستوطنون، وإما كمحصلة لجهاز التنسيق في الضفة الغربية. واليوم، يُمنع الفلسطينيون من استصلاح أراضيهم في الكثير من المناطق من دون تنسيق ذلك مع الجيش. ويتم هذا التنسيق عبر مديرية التنسيق والارتباط. وفي ظاهره يهدف جهاز التنسيق لحماية المزارعين الفلسطينيين وتوفير الحماية لهم في وجه مواطنين إسرائيليين يسعون للتعطيل على قطف الزيتون ومنعهم من استصلاح أراضيهم، إذ يجري ذلك أيضاً بوساطة الترتيبات الأمنية الخاصة بالمستوطنات والبور غير القانونية؛ إلا أن هذا الجهاز أدى في واقع الأمر إلى تقليص العمل في الأراضي الزراعية في ضمن أيام معدودة في موسم الحرت وفي موسم القطف.

تشير الإفادات والشهادات التي جمعتها "بيش دين" إلى أن الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل لا يلتزمان بالاستحقاقات الواقعة عليهما وفقاً للقوانين الإنسانية الدولية، التي تفرض على صاحب السيادة في المنطقة المحتلة واجب الحماية الفعالة للدفاع عن ممتلكات السكان المحليين، واتباع تدابير تضمن قدرتهم على التمتع بممتلكاتهم.¹ وحتى المحكمة العليا الإسرائيلية اتبعت هذا النهج، إذ شددت على واجب القائد العسكري بحماية أمن وممتلكات السكان المحليين.²

إلا أن الواقع الحالي في كروم الزيتون الفلسطينية يتمثل في النهب والدمار. وقد أوردنا في هذا التقرير معلومات تتعلق بالمخالفات التي ارتكبت ضد مزارعين فلسطينيين وممتلكاتهم أثناء موسم قطف الزيتون عام 2019. وعلينا أن نشدد هنا على أن منظمة "بيش دين" لا تنوي توثيق مجمل الأحداث التي تقع في الضفة الغربية. ولذلك فإن هذا المستند سيتطرق إلى الأحداث التي بلّغنا بها والتي عالجنها، فقط.

قبل القطف: التجهيزات

قبل نحو الشهر من بدء موسم قطف الزيتون أجرينا في "بيش دين" تجهيزاتٍ شملت ترسيم وتحديد المواقع التي وُثقت فيها مخالفات أو صعوبات أثناء عمليات القطف في السنوات السابقة، إلى جانب المشاكل التي تتكرر كل سنة، وتمنع المزارعين من ممارسة القطف بنجاح. ووفقاً لهذا أرسلنا توجّهاتٍ مسبقةً إلى الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنفاذ القانون في الضفة الغربية.

وقد كانت توجّهاتنا السابقة تحوي مطالبَ عامةً عشيةً التهيؤ لموسم القطف؛ إلا أن منظمة "بيش دين" اتبعت في موسم 2019 توجّهًا مغايرًا: التركّز في مناطقٍ عينيةٍ وفي مشاكل ذات صلة بها. وقبل نحو شهر على بدء موسم قطف الزيتون أرسل مكتب المستشار القضائي لمنظمة "بيش دين" رسالةً إلى قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية، وإلى المستشار القضائي للضفة الغربية وإلى قائد لواء "شاي" في الشرطة الإسرائيلية. وقد بعثت هذه الرسالة التمهيدية باسم 6 مزارعين فلسطينيين من قرى مختلفة. وفصلت الرسالة الجرح التي ارتكبت ضد هؤلاء المزارعين وممتلكاتهم بين السنوات 2016-2018 في أراضٍ مجاورة للمستوطنات والبور الاستيطانية غير القانونية المجاورة لها. واستناداً إلى تجاربنا السابقة، طالبنا في هذه الرسالة جهات إنفاذ القانون في الضفة الغربية بضمان حماية المزارعين والأشجار الموجودة في أراضيهم أثناء فترة قطف الزيتون. وجاءت في الرسالة أيضاً مطالب مختلفة مفادها تسيير تسهيلات على عمل المزارعين الفلسطينيين.

إلى جانب هذه الرسالة أرسل الطاقم القانوني التابع لمنظمة "بيش دين" رسالة ثانية إلى قائد القوات العسكرية في الضفة الغربية، وإلى المستشار القضائي للضفة الغربية وإلى مدير الإدارة المدنية. وفصلت هذه الرسالة أعمالاً وممارسات الجيش التي أدت إلى مضايقات وتقييدات مختلفة على قطف الزيتون، وقعت على سكان قرية قدوم في السابق، إلى جانب مطالب بتسيير أيام قطفٍ أكثر من دون مضايقات ومن دون تأجيلات.

¹ يقع على كاهل القوة الاحتلالية واجب الحفاظ على الممتلكات الخاصة التابعة للسكان المحليين: "ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة (...)"، المادة 46 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية في اتفاقية لاهي (1907).

² " (...) يجب العمل لضمان أمن المزارعين الفلسطينيين الذين يحضرون لممارسة أعمالهم الزراعية، والعمل قدر ما يتطلب الأمر على حمايتهم أثناء القيام بأعمالهم الزراعية. ويجب تنفيذ حماية المزارعين الفلسطينيين من خلال القيام بأقل قدر من المضايقات للعمل الزراعي"، من التماس العليا 04/9593، راشد مراد وآخرون ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة وآخرين، قرار حكم صدر عام 2006.

أثناء القطف: مراقبة وتبليغ ومعالجة

مخالفات جنائية ارتكبتها مستوطنون

مع بدء موسم القطف مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر، بدء الباحثون الميدانيون بالتبليغ بأحداث مختلفة في أرجاء الضفة الغربية. كانت الحادثة الأولى التي تَبَلَّغنا بها في يوم 2 تشرين الأول/ أكتوبر في كرم زيتون تابع لأحد سگان قرية بورين بمحاذاة نابلس: "قراءة الساعة 17:00 رأيتُ من بيتي الذي يُطلُّ على قطعة الأرض موضوع الحديث، مستوطنين وقواتٍ من الجيش أو الشرطة في تلك المنطقة ورأيتُ المستوطنين يهربون. أدركنا وقوع سرقة في الموقع لكننا لم نفعل شيئاً. ويهمني التوضيح أننا لا نذهب إلى قطعة الأرض من دون التنسيق أولاً لأن ذلك إلزامي." (من إفادة "أ.ع."، ملف بيش دين 4533/19).

وفي المُجمل، جمع باحثو المنظمة الميدانيون إفاداتٍ تتعلَّق بـ 28 حالة منفصلة، فُمنَّا بتقسيمها إلى 5 فئات. ثم قمنا بوضع حادثة معيّنة في ضمن تصنيف معيّن وفقاً للانتهاك الأساسي الذي حدث في إطاره. ومع ذلك شملت بعض الحوادث أكثر من انتهاك واحد:

- 7 حالات من عنف المستوطنين

- 20 حالة من إلقاء الأذى بالممتلكات، من بينها 16 حالة تتمحور في سرقة الزيتون، و4 حالات تتعلَّق بإتلاف الأشجار - حالة واحدة تتعلَّق بالاقتحام الزراعي

من بين هذه الملفات، قُدِّمت 6 شكاوى للشرطة. أما بخصوص الحالات الـ 21 الأخرى فقد فضَّل الفلسطينيون عدم تقديم شكاوى.

عمل باحثو "بيش دين" الميدانيون على جمع إفادات وشهادات تتعلَّق بعشرين حالة تخصَّ إلقاء الأذى بالممتلكات: أضرار مستديمة لحقت بـ 70 شجرة في 4 حوادث مختلفة. زدَّ على ذلك أننا نملك معلوماتٍ تتعلَّق بسرقة محاصيل الزيتون لأكثر من 650 شجرة في 16 حادثة مختلفة. ونحن نعرف أيضاً عن أضرار أخرى لحقت بالأشجار وعن سرقاتٍ إضافية، إلا أننا لا نعرف حجمها ونطاقها الدقيقين. في غالبية الحالات التي سُرق فيها الزيتون و/أو أُلغيت أشجار زيتون، كان الحديث عن أراضٍ يستوجب الوصول إليها إجراءً تنسيق عبر مراكز التنسيق والارتباط، إذ أنَّ الفلسطينيين محظورون من الوصول إلى هذه الأراضي بحرية؛ وكذا كان الأمر في 15 حالة من أصل 20 حالة.

إلى جانب ذلك جُمعت إفادات في أعقاب 7 حالات من عنف المستوطنين ضدَّ مزارعين فلسطينيين. وفي غالب الحالات كانت تصل مجموعات صغيرة من المستوطنين، تحوي حتى 10 أشخاص، ثم يعتدون على المزارعين أثناء عملهم في الأرض. وكانت غالبية الاعتداءات تتم عبر اللجوء إلى الحجارة والقضبان الحديدية والعصي. وفي بعض هذه الاعتداءات لحقت بالفلسطينيين إصابات استدعت العناية الطبيّة.

الجيش يمنع وصول المزارعين

على غرار ما حدث في مواسم القطف السابقة، قام مكتب المستشار القضائي للضفة الغربية، هذه السنة أيضاً، بنشر مستند تحت عنوان "قطف الزيتون- ورقة معلومات للقائد (2019)"، وُرِّع على الجنود الذين يؤدِّون خدمتهم العسكرية في الضفة الغربية. وتحت عنوان "الوصول إلى الأراضي الزراعية وإغلاق المناطق" جرى التشديد على نقطة الانطلاق: "يجب السماح للسگان الفلسطينيين بالوصول الحُرِّ إلى الأراضي الزراعية التي يملكونها". بعدها يتناول المستند بالتفصيل الأحكام الخاصّة بإغلاق مناطق من مختلف الأنواع، ويشدّد ثانية على "واجب تدخل الجنود لمنع ارتكاب المخالفات"، وعلى "واجب التعاون مع قوات الشرطة أثناء الحادثة"، وعلى "واجب التبليغ المتأخَّر وواجب الإدلاء بالإفادات والتوثيق". ويتضح من الإفادات التي جمعتها "بيش دين" أنَّ الجنود لا يتصرَّفون وفقاً لهذه التعليمات.

في يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر تلقى مكتب المستشار القضائي لمنظمة "بيش دين" ردّاً على الرسالة التمهيدية الأولى، من مكتب قائد لواء المركز. وأوردت الرسالة ثانيةً الأحكام التوجيهية لنشاطات وممارسات الجيش أثناء قطف الزيتون، وجاءت على تعداد التدابير التي اتبعتها القائد العسكري بصياغات عامّة، بغية الحفاظ على هذه الأحكام. وفي نهايتها، طلبت الرسالة من "بيش دين" "التوجّه إلى الجهة ذات الصلّة في مديرية التنسيق والارتباط أو لدى الشرطة الإسرائيلية" عند وقوع "أحداث استثنائية".

بين 18-22 تشرين الأول/ أكتوبر كان سگان قريتي قَرْيُوت واللُّبْنُ يلتقون يومياً بجنود دَرَجوا على مضابقتهم أثناء عملهم، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم. في بعض الأحيان كان مُركَز الأمن الجاري في مستوطنة عليي ينضمُّ إلى الجنود، ويطلب من المزارعين الخروج من الأراضي بادعاء أنَّ الحديث يدور عن منطقة عسكرية مغلقة، رغم أننا نتحدَّث هنا عن أراضٍ تقع في منطقة B، والوصول إليها لا يستوجب إجراءً تنسيق. وعند رفض المزارعين لهذا الطلب، قام الجنود بإلقاء القنابل الغازية والصوتية صوبهم.

في أعقاب هذه الأحداث، أرسل المستشار القضائي لمنظمة "بيش دين" يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر توجّهًا طارئاً للجيش باسم المزارعين، إلا أنَّ ذلك لم يُحدث أيّ تغيير. وعليه، قدَّم المستشار القضائي لمنظمة "بيش دين" يوم 24 تشرين

الأول/ أكتوبر **التماساً طارئاً** إلى المحكمة العليا لاستصدار أمر احترازي، لتمكين خمسة مزارعين من قريوت من قطف زيتونهم، دون أن يضايقهم الجنود أو مواطنون إسرائيليون. لم تقم سلطات الدولة بتفحص الحالة إلا بعد تقديم الالتماس، وكشف الفحص عن وقوع خطأ من طرف ممثل الإدارة المدنية والجنود: فالأراضي ذات الصلة أشير إليها في الخرائط التي حملتها القوات على أنها تستوجب التنسيق، ولذلك اعتقد الجنود أنه يجب منع وصول المزارعين إلى أراضيهم. وبإثر اكتشاف هذا الخطأ، وبعد مرور أيام عدة، عاد المزارعون إلى أراضيهم وقطفوا الأشجار من دون تنسيق مسبق.

في الفترة ذاتها التي بدأ فيها سكان قريوت بالاصطدام بالجنود في أراضيهم، حظي **سكان قرية قدوم** بعناية من صنف آخر. فأيام قطف الزيتون الثلاثة التي نسقت لهم عبر مديرية التنسيق والارتباط الفلسطينية قُصت ليوم واحد فقط. وقد تلقى مجلس القرية بياناً بهذا الشأن في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، وذلك عشية أول أيام القطف المُنسقة. لم يرد أيّ تسوية لهذا الإلغاء ولم تحظ توجهات مجلس القرية إلى مديرية التنسيق والارتباط الفلسطينية بأيّ رد. وكذا الأمر مع توجيهين طارئين إلى القائد العسكري والمستشار القضائي للضفة الغربية، لم يحظيا برّد. وهكذا قَدّم الطاقم القانوني في منظمة "بيش دين" التماساً تمهيدياً للعليا لدى قسم الالتماسات العليا في نيابة الدولة، مطالبين بالسماح بقطف الأشجار. ولم يصل ردّ من المستشار القضائي للضفة الغربية، إلا بعد اتخاذ هذه الخطوة، وبعد مرور ثلاثة أسابيع على التوجّه الطارئ الأول. وجاء في هذا الردّ أنه تمّ التنسيق بخصوص كلّ قطع الأراضي الواقعة في القرية نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، وأنهم لا يملكون معلومات تخصّ التنسيق لنهاية تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أرسل رئيس مجلس قدوم هذا الردّ إلى مديرية التنسيق والارتباط الفلسطينية، ما أدى إلى إجراء تنسيق لخمس أيام قطف (24-28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019)، وهي أيام قطف متأخرة نسبياً. وجمع باحثو "بيش دين" الميدانيون إفاداتٍ في أعقاب حالتين تمّت فيهما سرقة محصول الزيتون من أراضٍ تابعة لسكان قدوم. في إحدى الحالات سُرق الزيتون من قرابة 65 شجرة، وفي حالة أخرى قُطفت نحو 90 شجرة زيتون عنوةً وسرقةً. وقعت هاتان الحالتان في فترةٍ كان فيها أصحاب الأراضي ممنوعين من الوصول إلى أراضيهم، بغية قطف أشجار الزيتون. وبكلمات أخرى، فإنّ المجرمين يستغلّون الوضعية التي يُمنع فيها المزارعون من الوصول إلى أراضيهم، بغية سرقة ثمرة مجهودهم.

من الجائز جداً الافتراض أنّ المزارعين من قدوم وقريوت لم يكونوا قادرين على ممارسة حقهم بقطف أشجار الزيتون في أراضيهم لولا المرافقة القانونية الحثيثة التي توفرها "بيش دين". ومن الجائز أيضاً الافتراض أنّ الكثير من المزارعين في الكثير من الأماكن في الضفة الغربية، قد واجهوا مشاكل ومعوّقاتٍ مشابهة، ومن دون مثل هذه المساعدة فإنهم ظلّوا عاجزين في مواجهة المنظومة الإسرائيلية.

وبما يخصّ قري عورتا وقر عتا ودير شرف، التي كانت مشمولة هي أيضاً في الرسالة التمهيدية، علمت "بيش دين" بخصوص عدة حالات تتعلق بسرقة المحاصيل، وبكميات أكبر حتى من السنوات السابقة، إلا أنه لم يتمّ جمع الإفادات هناك. ونحن لا نملك معلومات لدينا عن حوادث عنف هناك. زدّ على ذلك، وخلافاً للسنوات السابقة، أنّ مواعيد التنسيق لقطف الزيتون لم تجر إلا في النصف الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر، وليس في مواعيد أبكر في الموسم. وثمة الكثير من المزارعين من سكان قرية الساوية لم يخرجوا لقطف الزيتون بناتاً، نتيجة لخوفهم الكبير من مجموعات "فتية التلال"، الذين سيطروا على مناطق محيطة بمستوطنة رحاليم المجاورة.

استنتاجات

- حتّى في موسم قطف الزيتون هذا، وعلى غرار السنوات السابقة، كان الحضور الطفيف لقوات الشرطة والجيش عنصراً مساعداً للمستوطنين، على فرض حضورهم التخيفي في المناطق الزراعية، وسهّل من ارتكاب المخالفات والجنح الطفيفة والجسيمة على حدّ سواء. **يجب على جهات إنفاذ القانون ضمان سلامة المزارعين وقدرتهم على استصلاح أراضيهم، كما يلزمها القانون الدولي، وكما تنصّ عليه أحكام الجيش.**
- في ضوء البؤن الكبير الذي نشأ بين تصريحات الجيش وبين الواقع السائد في كروم الزيتون بالضفة، **يجب على الجيش ضمان تنفيذ أوامره وتعليماته على أرض الواقع، ومراقبة ما يحدث على الأرض عن كثب.**
- أدّى تنسيق مواعيد قطف الزيتون لتكون في أيام الموسم الأخيرة، إلى تمكين المستوطنين من سرقة الزيتون أو إلحاق الأذى بالأشجار، قبل أن يكون المزارعون قادرين على الوصول إلى الأراضي بغية قطف الزيتون. **يجب على الجيش أن يُبكر من أيام قطف الزيتون والاهتمام بحراسة الأراضي التي يُقيد وصول أصحابها إليها.**